

**المجموعة الرئيسية للمرأة**  
**بيان بموقف RIO+20 ( الملخص )**  
**مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**

بناءً على طلب من سكرتير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقدمت المجموعة الدولية الرئيسية للمرأة بمقترحاتها. وتضم هذه المجموعة حوالي سبعون منظمة عالمية تعكس اختلافات توجهات المرأة في مختلف أنحاء العالم. هذا الملخص يتضمن مقترحات المجموعة الرئيسية للمرأة. ويتم إعداد تقرير مفصل (ورقة عمل) لملحق Rio+20. جميع المقترحات الخاصة بالمرأة متوفرة في UNSCD على موقع [www.uncsd2012.com](http://www.uncsd2012.com) تحت عنوان "المجموعات الرئيسية - المرأة"، 'Major Groups-Women' بالإضافة إلى البيانات الإقليمية من آسيا و أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي.

**الملخص**

**المقدمة:**

تعتبر المرأة في كافة أنحاء العالم العنصر الرئيسي في إعالة وإعاشة عائلتها، وتنمية مجتمعاتها، والارتقاء والوصول بهم إلى عالم أكثر توازن واستدامة. إن اقتصادنا مرتبط ومعتد على وجود كوكب غير معتل. كذلك يعتمد على مساهمات المرأة الاقتصادية الرسمية و غير الرسمية.

**رؤية المرأة لـ Rio+20: عالم يسوده المساواة والاستدامة**

يجب أن تشكل المساواة بين الطبقات الاجتماعية، والمساواة في النوع الاجتماعي، والعدالة البيئية جوهر التنمية المستدامة، وأهم النتائج المتوقعة لمؤتمر Rio+20 بالأمم المتحدة لعام 2012.

رغم مرور عشرون عاماً على أول مؤتمر لـRio ، مازال يوجد فوارق اجتماعية واقتصادية كبيرة بين البشر و حالات من عدم المساواة مما كان له الأثر الأكبر على المرأة والطفل اللذان يشكلان أغلبية فقراء العالم.

يجب أن نتأكد من أن المقاييس المعدّة لإرساء قواعد المساواة والعدالة الاجتماعية والبيئية لها الأولوية حيث أنها حجر الأساس للوصول إلى التنمية المستدامة عالمياً. وهذه المعايير يجب أن تدعم الموضوعات الآتية:

◀ **المساواة في النوع الاجتماعي في جميع قطاعات المجتمع:** في التعليم، والتوظيف، والملكية، و الوصول والتحكم في الموارد، والعدالة، والتمثيل السياسي، ومؤسسات اتخاذ القرارات، والرعاية، وإدارة الشؤون العائلية وشؤون المجتمع. عالم تستطيع فيه المرأة أن تظهر إمكانياتها في جميع قطاعات المجتمع. نحتاج عالم بدون عنف موجه على أساس الجنس، نسعى إلى مشاركة المرأة في ملكية الأراضي، والموارد المالية، حيث تمثل السيدات والفتيات تمثيلاً عادلاً في جميع القطاعات، مع كفالة حقوق المرأة الجنسية والانجابية.

◀ **احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية:** بناء مجتمعات على أساس احترام حقوق الإنسان لكل البشر، مع التأكيد على الحماية الاجتماعية، وتنمية وحماية سبل المعيشة والبيئة، وعدالة توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية. نحتاج عالم يضمن الاحترام الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل من المرأة والرجل على أساس المساواة التامة بينهم.

◀ **الحفاظ على البيئة وحماية صحة الإنسان:** بناء مجتمعات تعمل بإمكانيات كوكب الأرض لتدعيم الحياة والمعيشة الإنسانية وتجنب الاضطرابات، والتغيرات المناخية، وتلوّث الأنظمة البيئية، والمستوطنات البشرية. نحتاج عالم لا تتعرض فيه معيشة المرأة إلى الأضرار الناتجة عن التدمير البيئي الذي يؤثر على الأنشطة الاقتصادية.

1 - تجديد الالتزامات الضرورية للتنمية المستدامة والمساواة في النوع الاجتماعي:

(يشير هذا القسم إلى بند رقم 4-أ من الإصدارات الاستراتيجية المقّمة الى Rio+20)

كانت المرأة وما زالت في جميع أنحاء العالم تعمل في اتجاه الاعتراف بأبعاد المساواة في النوع الاجتماعي في إطار التنمية المستدامة من خلال الأمم المتحدة. حيث أسست المرأة من جميع أنحاء العالم "أجندة عمل 21" عام 1991 ، والتي استهدفت التأثير على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة عام 1992 الخاص بالبيئة والتنمية في ري دي جنيرو (UNCED) أو اجتماع قمة الأرض). وقد تضمنت هذه الحركة أسس لجعل كوكبنا أكثر سلاما و ازدهار، وشكلت قاعدة أساسية لدفع بمفهوم المساواة في النوع الاجتماعي كما أدرجت في النتائج الرسمية للـ UNCED. والتي انتقدت الفكر الاقتصادي ونماذج التنمية والممارسات التي أظهرت عدم العدالة و المساواة، وعدم الاستمرارية.

و كانعكاس لمجهودات و دفاع المرأة المستمر، أشارت المادة رقم 20 من إعلان ريو Rio Declaration تم الاعتراف بالآتي:

"أن للمرأة دور رئيسي في الإدارة البيئية والتنمية، وأصبحت مشاركتهم الكاملة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. (باب رقم 24 من أجندة 21) "برنامج العمل العالمي للمرأة نحو التنمية المستدامة" و التي اشتملت على إحدى عشر التزاما مختلفاً بتوصيات محددة لتقوية دور المرأة في التنمية المستدامة، والحد من المعوقات التي تواجه المشاركة لضمان المساواة والمشاركة خاصة في عملية اتخاذ القرار.

هناك اتفاقيات ومعاهدات عالمية أخرى تؤكد على أهمية المساواة في النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة وتشمل "اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة" (CEDDW) و "برنامج عمل بكين"، و "برنامج عمل القاهرة" و "الأهداف الإنمائية للألفية".

نحن نناشد الحكومات لتجديد التزاماتها بهذه الاتفاقيات ودعم التزاماتها من خلال برامج و توجيه ميزانيات مخصصة لدعم المساواة بين الجنسين في إطار التنمية المستدامة.

كما نوصي بأن وثيقة النتائج التي تصدر من Rio+20 و تشمل مجموعة من "أهداف التنمية المستدامة" SDGs المكملّة لهذه الاتفاقيات والمتضمنة لأهداف محددة وواضحة، ورؤى مختلفة لقياس المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات المجتمع.

2 - نظريات في الاقتصاد الأخضر في مجال التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:

(يشير هذا القسم إلى بند رقم 4- ب من الإصدارات الاسترشادية المقدّمة إلى Rio+20)

نحن حريصون على استخدام المصطلح (الاقتصاد الأخضر) كما أننا معنيين بأنه كثيراً ما تم الفصل بين محتوى التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر. وكما أننا معنيون و حريصون على متابعة استخدام أو سوء استخدام هذا المصطلح للقضاء على الفساد بطرق الممارسات الاقتصادية الحالية، والتي أدت إلى عدم المساواة وتهميش حقوق البشر، والأجيال المستقبلية، لأنها لا تتساءل بشكل جوهري وعلى نحو ملائم عن التحول من النموذج الاقتصادي الحالي.

وعلى الأخص النظام الاقتصادي الحالي:

### الأضرار بالمرأة والبيئة:

• في الوقت الذي يهتم الأغنياء بالاستهلاك المستمر للموارد الطبيعية وهم المسئولين عن زيادة نسبة التدمير البيئي، في حين يعاني الفقراء من تدهور الأراضي الزراعية، والغابات، ومصادر المياه، والتنوع البيولوجي، وتغيير دورة الطقس نتيجة التغيرات المناخية.

• يحمل النظام الاقتصادي الحالي في طياته شبهاً عدم المساواة وعدم الاستدامة. وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المتأصلة في النظام الاقتصادي الحالي، وتتزايد في كثيرٍ من البلدان سواء في الشمال أو الجنوب، هذا بما يسبب في نتائج عكسية على المرأة والطفل.

• استخدام مؤشرات للأداء لا تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية: إن اقتصادياتنا (الفاشلة) تدار حالياً بطريقة تهدف إلى نمو الإنتاج المحلي (GDP) ولا تنظر إلى ترويج الرفاهية البشرية و السلامة البيئية في المجتمع.

أغلب الحكومات تصرح بأن أهدافها هي التقدم والتنمية، ولكن في نفس الوقت يستخدمون أساليب اقتصادية لا تساعد على تحقيق هذه الأهداف، بل تؤدي إلى تركيز الثروات، و زيادة حجم عدم المساواة في التوزيع. فيجب على الحكومات في Rio+20 أن يجددوا عهدهم ودعمهم للوصول إلى أهداف المساواة والتنمية المستدامة، ويجب أن يلتزموا باختيار

الأساليب الاقتصادية الصحيحة. ففي إطار التنمية المستدامة يجب على المنظومة الاقتصادية أن تتواءم مع التقدّم الاجتماعي آخذين في الاعتبار القواعد البيئية.

نحن ندعم التحوّل من النظام الاقتصادي الحالي إلى نظام اقتصادي ذو نمو مستدام، يحافظ على المساواة بين الجنسين، ويحمي حقوق الإنسان والعدالة البيئية، ويدعم استدامة الحياة، والقضاء على الفقر.

**توصيات خاصة بالاقتصاد "الأخضر" في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:**

- استخدام المصطلح "اقتصاد مستدام وعادل" بدلاً من الاقتصاد الأخضر.
- مبادئ الاقتصاد المستدام والعادل:
  - دعم المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمساواة بين الأجيال.
  - شفافية الديمقراطية والعدالة.
  - تطبيق مبدأ الإجراءات الوقائية.
  - القيم الأخلاقية، مثل احترام الطبيعة، والروحانيات، والثقافة، والتناغم، والوحدة، والعمل المجتمعي، والرعاية، والمشاركة.
  - المسؤولية العالمية تجاه البضائع العالمية العامة.
  - البيئة المستدامة.
  - المسؤوليات المشتركة والمتباينة بين دول العالم.
- الاقتصاديات المستدامة والعادلة تتسم بسياسات اقتصادية تهدف إلى:
  - القضاء على الفقر عدم المساواة بين الجنسين مع توزيع أكثر عدالة للموارد والحقوق والتأكيد على حماية الإنسان.
  - القضاء على العنف ضد المرأة من خلال التشريعات ودعم خدمات المرأة ومساعدتها للحصول على العدالة وإمدادها بمعلومات عن الحقوق والمنظومات القيمية.

- تفعيل مبدأ السلام والقضاء على الصراعات.
- منع السموم والمواد المشعة الضارة بصحة المرأة والطفل، والتأكيد على خفض أضرار النفايات، واستخدام نظم إعادة التصنيع وإعادة الاستخدام.
- أتاحة فرص التعليم العالمية للسيدات والمراهقات والبنات حول الصحة الجنسية والإنجابية.
- الحفاظ على استمرارية الزراعة وحماية الغذاء، والاعتراف بحق المرأة بدورها في ادارة عجلة الإنتاج الغذائي.
- التأكيد على حق حصول الجميع، وخاصة المرأة على طاقة نظيفة وذات كفاءة وأمنة وحق الجميع في الحصول على التكنولوجيا اللازمة و الملائمة، وخاصة المرأة.
- حق الحصول على مياه نظيفة ومصارف آمنة للجميع خاصة للسيدات و الفتيات في المناطق الفقيرة الريفية و الحضرية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي (الحيوى) وحق المرأة في استخدام الموارد الطبيعية واحترام حقوق البيئة.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية والعادلة للتخفيف والتكيف على التغيرات المناخية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد سلب الأراضي وحماية حق المرأة في حرية التعامل مع الأراضي العامة.
- التخلص من الـ GMO حيث أن المرأة في كثير من البلدان تشكل الغالبية من مدخري الطعام "حافظي البذور".

- الإجراءات وفعاليات التقدم من خلال:

- السياسات التي تعترف وتؤيد مساهمات المرأة الاقتصادية.
- المؤشرات التي تتجاوز بعد "الناتج المحلي الإجمالي" والتي تتضمن مؤشرات تشير إلى تأثيره على النوع الاجتماعي.
- إعادة تنظيم وإصلاح القطاع المالي وتشجيع رسم الاتجاهات بعيدة المدى.

• إصلاح القطاع المالي متضمناً أنظمة ضرائب جديدة لضمان إعادة توزيع الثروات على سبيل المثال فرض ضريبة مالية على الحوالات وفرض ضرائب على استخدام الموارد غير المتجددة وغير المستدامة.

- الاستثمار في دعم قيادة المرأة وتعليمها وتطوير مهاراتها وريادتها في العمل الحر.
- الاستثمار في الرعاية الصحية ورعاية الطفل وحماية طبقات المجتمع، والحماية الاجتماعية بصفة عامة.

- رؤى على الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة:

(يشير هذا القسم إلى بند رقم 4 من الإصدارات الاسترشادية المقدّمة إلى Rio+20)

RIO +20 تقدم القواعد الأساسية التي نحتاجها بشدة لتأسيس الإصلاحات في أنظمة الحكم الدولية للتأكد من استدامة التنمية وعدالتها على كوكب الأرض.

لقد أثبتت مؤسساتنا ونظم الحكم الحالية عدم قدرتها على التواصل مع تحديات النمو المستمر المتصاعد.

أن مؤسساتنا وحكوماتنا الحالية اثبتت عدم كفاءتها في التعامل مع تحديات التنمية المستدامة. ان محور صياغة سياستنا وفكرنا الاقتصادي ودوافعنا تظل منفصلة تماماً عن اهتماماتنا الشاملة للتنمية المستدامة. وبما أن دوراتنا الانتخابية ونماذج الأعمال تُشير إلى تأثيرهم المتزايد على اتخاذ قراراتنا، لذا، فإن المكتسبات ذات المدى القصير لها أولوية على المصالح المستقبلية ذات المدى البعيد.

مع ضالة تمثيل المرأة في الوظائف الحكومية وفي مواقع اتخاذ القرارات في الحكومة والبرلمان والمؤسسات الخاصة، تظل المرأة بعيدة عن محور العمل السياسي. لذا بدون التمثيل الحقيقي لاحتياجاتها تظل المرأة دون صوت و بغير وسائل شرعية تساعد على المسائلة والاستفسار أو العرض و التعبير عن اهتماماتها.

كثير من المؤسسات التي تنظم و تقدم برامج و مشروعات ليس لديها حساسية للنوع الاجتماعي. هذه المؤسسات تحتاج إلى تغيير ممارستها بالداخل لإبراز المساواة بين الجنسين.

- المحاور الرئيسية للحوكمة في التنمية المستدامة عالمياً وإقليمياً ومحلياً تتضمن:
- المبدأ العاشر لـ Rio: الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة في المؤتمرات في جميع أنحاء العالم.
- المبدأ العشرين لـ Rio يؤكد على المشاركة الكاملة للمرأة على سبيل المثال من خلال الكوطة، وتغيير ثقافة الحكومات.
- إبراز قيم المساهمات الغير معترف بها للمرأة في مجال البيئة و التنمية المستدامة.
- تمويل عناصر التنمية المستدامة التي تحترم حق الشعوب الأصلية في الحرية ومراعاة حقوق المجتمعات المحلية.
- الأخذ في الاعتبار عنصر المساواة بين الجنسين في الآليات المالية للعمل على دوام التنمية.
- الاعتراف بأن المرأة قادرة على تفعيل "الاقتصاد المستدام" من خلال نظم معلوماتها ومساهماتها المستمرة وغير المقدرة في مجال "الرعاية الاقتصادية".
- حماية الأنظمة المعلوماتية للمرأة الأصلية والتقليدية من الاعتماد على أو سوء الاستغلال من قبل الشركات الكبرى.
- تعجيل التقدم تجاه المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحكم والقضاء والاقتصاد.

### توصيات خاصة بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة:

- ◀ إن إدارة التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في اعلي مستويات اهتمامات الأمم المتحدة وتتبع مباشرة الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعومة بآليات المسألة التي تشتمل على مؤشرات محددة للنوع الاجتماعي.
- ◀ تعميم المساواة بين الجنسين في هيكل إدارة التنمية المستدامة استنادا على الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أنواع التمييز ضد المرأة وعلى "برنامج عمل بكين" و "أجندة عمل 21" والأهداف الإنمائية للألفية" تتضمن: تجميع واستخدام وتحليل بيانات النوع الاجتماعي، والتحسين المؤسسي للقدرات والتشاور مع شبكات الخبراء في النوع الاجتماعي بالشراكة مع منظمات المرأة واليات المشاركة سهلة الاستخدام و التي



ستمكن القطاع العريض من النساء المحليين من المشاركة في الحوارات العالمية والوطنية والمحلية.

◀ تعزيز الإدارة البيئية العالمية والتي تتضمن موارد كافية ومتوقعة في المستقبل لإصلاح برنامج الأمم المتحدة البيئية (UNEP) والذي يمكنه من بناء قدرات عالية على المستوى المحلي واندماجه مع MEAs.

◀ تأمين الظروف البيئية والاجتماعية لصالح الأجيال الحالية والقادمة من خلال محققين محليين ودوليين يعملون كمؤسسات مستقلة ذات صلاحيات<sup>(1)</sup> واعتمادات دولية للأجيال القادمة.

◀ تعزيز المرأة في الأمم المتحدة وتمويلها بالقدر الكافي لتوجيه وتنفيذ برامج اعداد القيادة حول تعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة والتنسيق بين كافة هيئات الأمم المتحدة فيما يختص بالنوع الاجتماعي والتنمية المستدامة.

◀ تعزيز المشاركة الفعالة والمتوازنة في المجتمع المدني.

◀ إصلاح المؤسسات العالمية المالية والاقتصادية و المؤسسات التجارية للتأكد من أولوية المساواة في التنمية الاجتماعية والحماية البيئية ومنع تحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات.

#### 4- الرؤى المتعلقة بـ "هدف المؤتمر" بما في ذلك "القضايا الجديدة"

(يشير هذا القسم إلى بند رقم 4-أ من الإصدارات الاسترشادية المقدمة إلى Rio+20)

يشمل جدول أعمال Rio +20 على تحديد أولويات العمل على "القضايا الجديدة". و أولويات المرأة والقضايا القطاعية، بما في ذلك بعض ما تم التعرف عليه بين تحديات الاحدى والعشرين للقرن الواحد والعشرين ( UNEP Foresight ) حيث تشمل القائمة:

◀ الأمن الغذائي والاكتفاء الغذائي: دعم المرأة لحق الزراعة والتنوع البيولوجي

تنتج المرأة الكثير من غذاء العالم، وهي تحتاج إلى نظام آمن لحيازة الأراضي وضمان حقوق الموارد لضمان إنتاجها . ويجب الاعتراف بمعارفها التقليدية عن البذور ومهاراتها الزراعية وادرة تربية الماشية. وبما أن المرأة تمثل أكثر من 50% ممن "ينامون جياعا كل

(1) كما تدعمها المجموعات الرئيسية: نقابات العمال والنقابات المهنية، والشباب

يوم" (تقرير الكوارث العالمية بشأن الجوع)، يلزم أن تتناول نظم الأمن الغذائي قضايا التوزيع المتكافئ للغذاء، ويجب أن تتناول أسباب إخفاق زراعة المحاصيل وانهيار الثروة السمكية وزيادات أسعار الغذاء بما في ذلك إنتاج الطاقة البيولوجية الصناعية على نطاق واسع . ويلزم مراجعة الإطار القانوني غير العادل للملكية الفكرية في هذا المجال للدفاع عن الأمن الغذائي والاكتفاء الغذائي خاصة للمرأة. ويجب اعتماد الإجراءات الفعالة على المستوى العالمي لمنع المضاربة في سوق الغذاء والحفاظ على ممارسات الصيد المستدامة بالقرب من الشواطئ وفي أعالي البحار. ولزيادة الدعم والمرونة الاجتماعية و البيئية للمجتمع، ومنع فقد التنوع البيولوجي الزراعي يلزم دعم إنتاج المرأة من خلال تحسين فرص التعليم، والموارد، والأسواق. و تحقيقا للدفاع عن الأمن الغذائي و يجب أن نضمن حقوق المرأة في اختيار ما تزرع، وما تأكل، وما تبيع.

### ◀ القضايا الهامة حول الأراضي الزراعية: حقوق المرأة في تملك و حيازة الأراضي ومنع نزع الملكية:

يجب ضمان حقوق المرأة في الأراضي. في الوقت الحالي تفقد المزارعات والسكان الأصليين أراضيهم ومواردهم ومصادر معيشتهم بسبب انتزاع الحكومات والمستثمرين المحليين والأجانب لأراضيهم، بما في ذلك الاحتياج لانتاج الطاقة البيولوجية على نطاق واسع مما يتسبب في زيادة الفقر وغياب الأمن الغذائي والاكتفاء الغذائي. ويؤدي النفوذ المتزايد للمؤسسات و الاقتصاديين على السياسات البيئية، إلى خصخصة الأراضي العامة. وتعد المرأة من بين أهم الضحايا الأساسيين على هذا النحو حيث أنها تحرم من الاستفادة من الموارد ذات الأهمية الجوهرية. ويجب التوقف عن هذه الممارسات واحترام حقوق المجتمع والحقوق المحلية و حمايتها وتعزيزها. وبالتشاور مع مجموعات المرأة يجب وضع خطط على جميع المستويات لضمان ألا تهدد مشتريات الأراضي مصدر معيشة المرأة الريفية.

### ◀ وقف الخصخصة وتحويل الممتلكات العامة الى سلع : المرأة الأكثر تأثرا

يؤدي التأثير المتزايد للمؤسسات والممارسين الاقتصاديين الأقوياء على السياسات البيئية إلى خصخصة الممتلكات العامة وتحويلها إلى سلع<sup>(2)</sup> - كانت تدار من قبل بقواعد الأنظمة

(2) لقواعد والألعاب و موارد المجموعة المشتركة؛ الينور استروم واخرون، ان اربور، مطبع جامعة ميتشيجان، 1994

المجتمعية وتصل للجميع - متضمنة الماء والموارد الوراثية والأراضي ذات الطبيعة التقليدية و المحميات المحلية. وتعد المرأة من بين الضحايا الأساسيين لهذا الاتجاه حيث أنها تحرم من الحصول على الموارد التي تكون ذات أهمية جوهرية لأسرتها. ويجب التوقف عن خصخصة الملكيات العامة واحترام وتعزيز وحماية الحقوق المحلية وحقوق المجتمعات التقليدية.

### ◀ الضرر الأكبر للإشعاع يقع على المرأة والطفل: الحاجة إلى التخلص التدريجي من التأثير النووي

تتعرض المرأة والطفل لخطر المرض والموت بسبب السرطانات التي يحدثها الإشعاع حيث يؤثر على المرأة بدرجة أكبر من الرجل الذي يتعرض لنفس جرعة الإشعاع الأيوني ولا يتم حمايتها تبعاً لذلك من خلال التشريعات الحالية. ولا يوجد ما يسمى بجرعة إشعاع "أمنة". ونحن نتخذ موقف حازم ضد الطاقة النووية كأحد حلول أزمة الطاقة. فهي غير نظيفة و غير مستدامة، كما أنها تسببت في الكثير من الكوارث المؤلمة. ويجب أن تتخذ الدول مواقف حاسمة بداية من الإسراع بالتدرج المرحلي إلى الانتهاء الكامل من هذه الطاقة وانتهاج مسار تشجيع استخدام الطاقة المتجددة. ويجب الالتزام بالية ملزمة قانونياً لتناول تكلفة تعطيل و تفكيك وتنظيف محطات الطاقة النووية والنفائات النووية ومناجم اليورانيوم في Rio+20. إعادة الاستخدام وتنظيف هذه المحطات يجب ان يمول من مدفوعات المتسبب في التلوث. ان الدورة النووية بأكملها تشكل تهديداً لجياننا ولجيل أبنائنا. ويجب الاتفاق على وجود محقق من الأمم المتحدة يحقق في شئون مخاطر اليورانيوم والمخاطر النووية<sup>(3)</sup>.

◀ تشجيع تقنيات الطاقة المتجددة النظيفة والتخلص التدريجي من الطاقة غير المستدامة لا يزال يعتمد ما يقرب من 2.4 مليار نسمة في الدول النامية اعتماداً تقريباً كاملاً على الوقود البيولوجي (الخشب وفحم الكوك والرواسب الزراعية والروث). وتكون المرأة غالباً هي من يكلف بتجميع وإدارة هذه الأنواع من الوقود والتي تحد من وقت وفرص ممارسة الأنشطة التعليمية وكسب الدخل. فلا بد من الاستثمارات للحصول على الطاقة الحديثة

(3) [1] اقترح مجموعة المرأة الرئيسية، البيان الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011/2012، انظر - <http://www.unep.org/civil/>

لتحسين سبل المعيشة والتعليم والخدمات الصحية والمياه والأنظمة الصحية والتعليم والمواصلات. وتحتاج المرأة إلى زيادة سبل الحصول على موارد الطاقة والتقنيات الأنظف والأكثر كفاءة للاستخدام المنزلي والأنشطة الإنتاجية بالإضافة إلى التدريب والتعليم لتطوير الأعمال - وهذا يتضمن تصميم وإنتاج وتسويق وإدارة منتجات وخدمات الطاقة الجديدة. ويستمر توسيع ودعم مصادر الطاقة غير المستدامة مثل الطاقة النووية والغاز الحجري ورمال القطران والفحم. ويجب أن تتفق الحكومات في Rio على إلغاء الدعم المباشر وغير المباشر لإمداد الطاقة غير المستدامة - التي تقدر حاليا بـ 7-9 مليار يورو سنويا - وبدلا من ذلك ابتكار الحوافز وخلق مناخ بيئي عادل و قانوني للطاقة المتجددة وإتاحة هذه الموارد للمرأة.

### ◀ تعزيز أولوية النوع الاجتماعي في سياسات التغيير المناخي

تتسبب التغييرات المناخية بالفعل في مشكلات أساسية في العديد من مناطق العالم وتتحمل المرأة اشد تأثيرات الأزمة المناخية الحالية. وبسبب عدم المساواة بين الجنسين وعدم التكافؤ فان للتغييرات المناخية اشد تأثيرا على مصادر معيشة المرأة وأعباء العمل وتعزز ايضا التمييز النوعي وتفقير النساء . وتمتلك المرأة خبرة ومعرفة وأفكار قيمة بشأن الحد من الانبعاثات الناجمة عن التغيير المناخي و الأقلمة والمرونة وإدارة مخاطر الكوارث كما أن لها دور كبير في تشجيع الاستهلاك المستدام. ولذا يجب زيادة قدرة المرأة على صناعة القرار وزيادة مشاركتها في تطوير وتنفيذ سياسات وآليات التغيير المناخي من خلال زيادة التمويل لضمان إدماج النوع الاجتماعي في سياسات التغيير المناخي بالاستجابة للمساواة بينها وبين الرجل. وتحتاج المرأة أيضا إلى تأكيد أحقيتها في كافة الحقوق البيئية.

### تمويل مشروعات التغيير المناخي والتقنيات المستدامة

### ◀ المرأة والهجرة

نتيجة للأنشطة غير المستدامة والتغييرات المناخية تشهد الكثير من المناطق ظاهرة تدهور الأراضي والتصحر، وعدم نظافة المياه، وندرتها، وارتفاع مستوى البحر، والجفاف/ الفيضانات، تجريف الأراضي، وتحويل متجهات الأمراض وإزالة الغابات. وكنتيجة لكل ما

سبق يتوقع أن تزيد الإزاحة البيئية والتحركات الديموغرافية والاقتصادية والهجرة نتيجة لعدم استقرار هذه الموارد على المستوى الريفي والحضري وعبر الحدود. ففي آسيا تشكل المرأة الغالبية المتضررة. ويجب أن نتناول أجندة التنمية المستدامة التكلفة الاجتماعية لهذه الهجرة، من خلال بحث ظروف الحرمان الاقتصادي للمرأة، والتدهور البيئي، وذلك من خلال وضع السياسات التي تساعد المهاجرين خاصة المرأة والطفل وتحسين أوضاعهم القانونية.

### ◀ المرأة والاطفال المعرضون للخطر: الحاجة إلى منهجيات جديدة للحد من مخاطر التكنولوجيا الجديدة والكيماويات

تهتم المرأة بدرجة كبيرة بالحلول التكنولوجية المقدمّة للتغّير المناخي والتي تشمل الهندسة الجيولوجية والتي يكون الدافع في الكثير من الأحوال هو الربح، فالمرأة تهتم أيضاً بدرجة كبيرة بزيادة حجم إنتاج الكيماويات و الكثير من الكيماويات السامة، والكيماويات التي لم تختبر بعد بشكل كافي لتحديد درجة سلامتها، والانتشار واسع النطاق للتقنيّات الجديدة مثل النانو تكنولوجي في المنتجات الاستهلاكية دون الحصول على المعلومات الصحية الضرورية. وتتعرّض المرأة والأطفال لمخاطر الإصابة بالأمراض المرتبطة بالكيماويات السامة، والتي تشمل العديد من حالات السرطان، والعقم، واضطرابات التحوّل الغذائي، ودرجات من صعوبات التعلّم، وضعف النمو - والتي يمكن أن يتزايد حدوثها وحدتها ونحن إذ نطالب حكوماتنا الالتزام بالخفض والإلغاء السريع للمواد السامة والمبيدات الحشرية عالية الخطورة والأسمدة التي دائماً ما تعرقل اتجاهات إدارة المبيدات الحشرية غير الكيماوية. ولذا يجب أن تشمل نتائج RIO+20 آليات تضمن مبدأي المشاركة و الشفافية لتقييم هذه التقنيّات باستخدام المبدأ الاحترازي ومنظور النوع الاجتماعي، لدراسة المخاطر التي تتعرّض لها الصحة الإيجابية للمرأة من بين مخاطر كثيرة.

### ◀ التحديات الجديدة لوفرة المياه: العبء على المرأة

يعيش ما يقرب من مليار شخص ليس لديهم القدرة على الوصول إلى المياه النظيفة ويفتقد ما يزيد عن 2 مليار إلى الرعاية الصحية الأساسية. وفي الكثير من الدول النامية نجد النساء والبنات هم اللاتي غالباً ما يكن أكثر تأثراً بعدم توافر المياه حيث أنهن مسؤولين مسئولية أساسية عن الحصول على المياه ونقلها للاستخدام اليومي. وتزداد مشكلة ندرة

المياه تعقيداً بسبب التغيرات المناخية و بسبب التلوث الكيميائي - ومن بين الأنواع الأخرى المسببة للتلوث الغاز الحجري - والتلوث البيولوجي وهذا تهديد خطير لصحة المرأة وأبنائها وأسرتها بالإضافة إلى عبء توفير المياه الذي يقع على عاتق المرأة. مع التأكيد على أهمية حماية صحة الأجيال القادمة وصحة المرأة الأكثر تعرضاً لخطر الكيماويات السامة وخاصة خلال فترات الحمل فإن الحصول على المياه النظيفة للمرأة وأسرتها يجب أن يكون مؤكداً، كما يجب وقف تلوث المياه على كل المستويات. ووفقاً لقرار الأمم المتحدة لعام 2010 فإننا نعتبر أن توافر الماء حق إنساني أساسي وهكذا يجب معاملته كسلعة عامة. ويجب أن تخضع معالجته وتوزيعه وإدارته للرقابة العامة والتي تشمل آلية الرقابة الاجتماعية وإدارة المجتمع. وبسبب دور المرأة الأساسي في توفير وإدارة المياه حيث يجب أن تكون الريادة للمرأة في قرارات إدارة المياه.

#### 5- رؤى حول نتائج RIO+20:

نطالب الحكومات بالاعتراف بأن التنمية المستدامة تقوم على البيئة الصحية كأساس لجميع البشر، وأن التنمية الاقتصادية يجب أن تخدم التنمية الإنسانية والثقافية وتأخذ مجراه طبقاً للقدرة الاستيعابية لكوكب الأرض. كما يجب أن تستهدف الأدوات الاقتصادية إلى تأسيس العوامل الخارجية وإعادة التوزيع المتكافئ للثروة والمساواة بين الرجل والمرأة.

#### ← الاقتصاديات المستدامة والمتكافئة:

الالتزام بتطوير مقاييس عالمية ومحلية ملزمة تجاه حساسة للنوع الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالآتي:

- الموافقة على تطوير السياسات الملزمة التي تضمن سبل المعيشة الصحية والمستدامة للمرأة خاصة من خلال التوقف عن استخدام المواد والتقنيات غير المستدامة والمشعة والضارة.
- الموافقة على التأكد من سقف الحماية الاجتماعية للمرأة كحق إنساني أساسي وبالتالي تقليل الفقر بشكل فعال والسماح للمرأة بالمشاركة بشكل كامل في التنمية المستدامة.
- الموافقة على إنهاء العنف ضد المرأة من خلال التشريع ودعم خدمات المرأة والتأكيد على وصول المرأة إلى العدالة بسهولة و يسر و الحصول على المعلومات حول الحقوق والأعراف.

● الموافقة على توفير المياه والرعاية الصحية النظيفة والكفاء والطاقة الأمانة خاصة للمرأة.

● الموافقة على ضمان وصول المرأة إلى الموارد الطبيعية والإجراءات ضد نزع ملكية الأراضي وحققها في الممتلكات العامة وحمايتهم واحترام الحقوق البيئية للمرأة.

◀ إدارة آليات التنمية المستدامة:

الالتزام بتطوير القياسات العالمية والمحلية الملزمة الحساسة للنوع الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالآتي:

● الموافقة على تعزيز الإدارة العالمية للبيئة وإدراج إدارة التنمية المستدامة في أعلى مستويات الأمم المتحدة مع التأكد على أهداف وسياسات إدماج النوع الاجتماعي في الهياكل الجديدة.

● الموافقة على اتخاذ الإجراءات الملزمة لحماية أنظمة معارف المرأة المحلية والتقليدية من نزع الملكية والاستغلال من قبل بعض المؤسسات (تنظيم صارم من مؤسسة قوية تحمي بشكل فعال الأكثر ضعفا والمحرومين في أوقات العولمة).

● الموافقة على تطوير الاتفاقيات التي تضمن الحصول على المعلومات العالمية بشكل فوري والمشاركة العامة المناسبة وسهولة الوصول الى العدالة وآليات المسؤولية والقصاص.

● الموافقة على خلق نوافذ نوعية وحوافز لزيادة دور المرأة والوصول إلى الأصول والتمويل في مجال التنمية المستدامة.

● الموافقة على خلق تنظيم مستقل لتقييم التكنولوجيا الجديدة والمنظومة التي تكون مسؤوليتها تقييم ورقابة الحد من استخدام التكنولوجيا عند الضرورة قبل الانتشار استخدامها بناءً على مبدأ الوقاية.

● الموافقة على ابتكار آليات عالمية للحماية العالمية العامة متضمنة تنظيف التلوث الضار مثل التلوث الناتج من التنجيم عن اليورانيوم وآلية تنفيذه.

● المؤسسات العالمية والمحلية التي تحمي حقوق الأجيال القادمة<sup>(4)</sup>

## ◀ الالتزام بأهداف ومؤشرات عمل المرأة:

يجب أن تشمل الوثيقة النهائية الأهداف والمؤشرات المحددة لدعم وتشجيع عمل المرأة كفاعل أساسي في التنمية المستدامة وقياس تقدّم الحكومات بناءً على الإجراءات التي يُنصح بها، ويجب دمج هذه الأهداف مع أهداف التنمية المستمرة أو يمكن أن تكون مستقلة.

## ◀ ضم أهداف المساواة بين الجنسين إلى أهداف التنمية المستدامة:

لقد اقترحت الدول الأعضاء في "أهداف التنمية المستدامة (SDG)" أنه يمكن للحكومات في RIO الموافقة على التطوير حتى 2015 لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية.

تدعم المجموعة الرئيسية للمرأة الرائدة فكرة "أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تأسف لأن الاقتراح لم يشمل بعد أي أهداف محدّدة ذات صلة بالمساواة بين الجنسين بخلاف الأهداف الإنمائية للألفية والتي تحتوي على العديد من أهداف المساواة.

يجب تبني مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي تشمل أهداف عرضية لمجموعات طويلة تتصل بالعدالة في النوع الاجتماعي في جميع شرائح المجتمع ويمكن أن تهدف بشكل خاص إلى:

- تأمين حق حصول المرأة بشكل أكبر على الموارد والتحكم في ممتلكاتها وحيازة الأراضي والموارد الطبيعية بما في ذلك الأراضي ذات الملكية العامة .
- تشجيع حصول المرأة على الخدمات والتكنولوجيات المطلوبة للمياه والطاقة والإنتاج الزراعي ورعاية الأسرة وإدارة المنزل ومشروعات الأعمال الخاصة.
- توفير قياسات للحماية الاجتماعية الشاملة خاصة للمرأة.
- توفير خدمات و آليات لرعاية صحية آمنة تشمل الصحة الإنجابية والجنسية.
- تمكين المرأة والرجل بربط وظائفهم برعاية الأبناء.
- دعم الاستثمارات في التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة بما في ذلك تيسير التمويل والحصول على التسهيلات الائتمانية الميسرة للمرأة.
- دعم أنظمة المعرفة التقليدية وممارسات الإدارة.
- تحديد أهداف للمرأة فيما يتعلق بالتدريب على التكنولوجيات ومهارات إدارة الأعمال والخدمات الإرشاد الزراعي .
- تشجيع مشاركة المرأة في قيادة الأعمال والحكومات بما يستهدف نسبة 40% سيدات.



- تعزيز منظمات المرأة / مجموعات المساعدة الذاتية، وأصحاب المشروعات الصغيرة والشبكات لتمكينهم من التفاوض على بنود عملهم في مشروعات التنمية المستدامة و
  - تطوير القدرات الداخلية لتعميم المساواة في إطار هيئات التنفيذ والشركاء المحليين.
- العالم يقف عند مفترق الطُرق، ومستقبل كوكبنا الأرض ومجتمعاته الانسانية بين أيدينا وأيديكم. وعند الاتحاد في تنوعنا فإننا نحن النساء من جميع انحاءالعالم نطالب حكوماتنا وأصحاب الأسهم التجارية بتجديد الالتزامات بالتنمية المتكافئة والمستدامة التي تمت في "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو في عام 1992 ونلزم أنفسنا بالإسهام في خلق كوكب صحي وآمن يتم فيه احترام حقوق الإنسان وتمثيل أصوات المرأة بشكل جيد. وندعوكم للعمل بروح التضامن العالمي والثقة والأمانة والرعاية الاجتماعية والبيئية وندرج توصياتنا في قرارات RIO+20.**